معايير التجريم في القرآن الكريم

الباحث حيدر كعيم جلان شحماني
جامعة الأديان والمذاهب قسم علوم القرآن والحديث
Shahmanyhaider@gmail.com

الأستاذ الدكتور أحمد سعدي
جامعة طهران كليات الفارابي
اختصاص علوم القرآن والحديث
a.saadi@ut.ac.ir

الأستاذ الدكتور محمود مير خليلي
جامعة طهران كليات الفارابي
اختصاص القانون الجنائي وعلم الاجرام
mirkhaIiIi@ut.ac.Ir

الكلمات المفتاحية: القران الكريم، معايير التجريم، كرامة الانسان .

كيفية اقتباس البحث
شحماني، حيدر كعيم جلان ، أحمد سعدي ، محمود مير خليلي ، معايير التجريم في القرآن الكريم ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، حزيران ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Criteria for Criminalization in the Holy Quran

Haydar Kaim Jalan Shahmani
University of Religions and Sects, Department of Quranic and Hadith Sciences

First Supervisor: Prof. Dr. Ahmad Saadi
University of Religions and Sects, Department of Quranic and Hadith Sciences

Mahmoud Mirkhalili
University of Religions and Sects, Department of Quranic and Hadith Sciences

Keywords : The Holy Quran, standards of criminalization, human dignity.

How To Cite This Article
Shahmani, Haydar Kaim Jalan, Ahmad Saadi, Mahmoud Mirkhalili, Criteria for Criminalization in the Holy Quran,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, june 2026,Volume:16,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The researcher has attempted to arrive at the criteria for criminalization in the view of Islamic law through the Holy Quran. He has found that there are major limitations facing humans in this context, such as Satan's constant attempt to mislead humans and obliterate the human dignity that God intended for them, as stated in the Holy Quran: "And We have certainly honored the children of Adam." Satan's efforts to seduce humans and transform them from a position of honor to a state of falling into sin and transgression are explained in the Holy Quran: "He said, 'Have you seen this one whom You have honored above me? If You should delay me until the Day of Resurrection, I will surely intercede for

his descendants, except for a few.'" In this regard, the words of Imam Ali (peace be upon him) emphasize the importance of preserving human dignity as a protective shield that protects them from indulging in lusts and deviations. He says, "He to whom self-esteem is honored, his desires are insignificant." This profound statement demonstrates that a person who values himself and respects his dignity is able to control his desires and refrain from sins, because his awareness of his value makes him consider the satisfaction of his desires and lusts. vile with contempt In light of this, the researcher consulted references and sources that offer insights contributing to resolving the issues from his perspective. The research addressed two main themes:

First - The message of Islam and its ethical dimensions in the Holy Quran. Second - The message of Islam and the process of criminalization in the Holy Quran. Both themes clarified the criteria for criminalization and how they are addressed in the Holy Quran.

We ask God Almighty to grant us success in completing this research in accordance with Quranic principles, making it accessible to those seeking Quranic solutions to societal problems.

The criteria upon which legislators base the criminalization of acts vary, as each legal system has its own specific standards. In this regard, attention turns to a set of overarching principles, such as human dignity, the protection of moral values, the removal of harm, the preservation of public interests, the establishment of social order, the implementation of justice, and the achievement of security. It is evident that the Holy Quran, in its criminal legislation, has adopted these principles, in accordance with the wisdom of Islamic law and its lofty objectives.

المستخلص

حاول الباحث الوصول الى معايير التجريم في نظر الشريعة الاسلامية من خلال القران الكريم ووجد ان هناك تحديدات كبرى تواجه الانسان في هذا السياق كمحاولة الشيطان الدائمة لإضلال الانسان وطمس الكرامة الانسانية التي اراداها الله له كما جاء في القران الكريم: (ولقد كرمنا بني ادم) ووضح سعي الشيطان لاغواء الانسان وتحويله من مرتبة التكريم الى حالة السقوط في المعاصي والذنوب كما ورد في الاية الكريمة: (قال أرأيتك هذا الذي كرمته عليّ لان اخرتني الى يوم القيامة لاحتنكن ذريته الا قليلا) وفي هذا الصدد تأتي كلمات الامام علي (عليه السلام) لتأكد لنا أهمية الحفاظ على كرامة الانسان بأعتبارها درعا واقياً يحميه من الانغماس في الشهوات والانحرافات حيت يقول (من كرمت عليه نفسه هانت عليه شهواته) هذه العبارة العميقة توضح لنا ان الشخص الذي يثمن نفسه ويحترم كرامته يكون قادرا على التحكم في شهواته

والابتعاد عن المعاصي لان ادراكه لقيمته تجعله ينظر الى اشباع الرغبات والشهوات الدنيئه بأزدراء. وفي ضوء ذلك سار الباحث مستعينا بالمراجع والمصادر التي فيها رؤى معرفية تسهم في حل الاشكاليات من وجهة نظر الباحث وقد تناول البحث محورين:

الاول – رسالة الاسلام والابعاد القيمية في القران الكريم. الثاني – رسالة الاسلام وعملية التجريم في القران الكريم. وقد بين كلاهما معايير التجريم وكيفية معالجتها في القران الكريم

نسأل الله العلي القدير ان يوفقنا من أتمام هذا البحث وفق الرؤى القرانية لنجعله في متناول الايدي والنفوس التي تبحث عن حلول قرانية لمشاكل المجتمع.

تتنوع المعايير التي يستند إليها المشرع في تجريم الأفعال، فلكل نظام قانوني معاييره الخاصة. وفي هذا الصدد، يتّجه النظر إلى مجموعة من المبادئ الجامعة، ككرامة الإنسان وحماية القيم الأخلاقية وإزالة الضرر وحفظ المصالح العامة وإرساء النظام الاجتماعي وإقامة العدل وإحراز الأمن. ويتضح أن القرآن الكريم، في تشريعه الجنائي، قد أخذ بهذه المبادئ، متوافقًا مع حكمة الشريعة وأهدافها السامية.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة واتمها على أبي القاسم محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين ومن تبعهم بأحسان الى يوم الدين

اما بعد

مما لا شك فيه ان معايير التجريم في القران الكريم تعد نظاماً قانونياً له معاييره الخاصة وفي هذا الصدد تتجه الأنظار الى مجموعة من المبادئ الجامعة منها كرامة الانسان وحماية القيم الاخلاقية ودفع الضرر وحفظ المصالح العامة وإرساء النظام الاجتماعي وأقامة العدل واحراز الأمن، وهذا ما يجعل الباحث يتسم في استشراق هذه المبادئ عبر سبر المعاني تجعله يؤسس لمنهجية معينة في التعامل مع هذه المبادئ على وفق معايير وعناصر تمكنه من الولوج في أغوار هذه المبادئ وقد استنتج الباحث ان القران الكريم في تشريعة الجنائي قد اخذ بهذه المبادئ متوافقا مع حكمة الشريعة واهدافها السامية وهذا البحث محاولة متواضعة من أجل وضع أسس ومعايير أضافية تسهم في أيضاح هذه المبادئ وفي ضوء ذلك سار الباحث مستعينا بالمراجع والمصادر التي فيها رؤى معرفية تسهم في حل الاشكاليات من وجهة نظر الباحث وقد تناول البحث محورين:

الاول – رسالة الاسلام والابعاد القيمية في القران الكريم. الثاني – رسالة الاسلام وعملية التجريم في القران الكريم. وقد بين كلاهما معايير التجريم وكيفية معالجتها في القران الكريم

نسأل الله العلي القدير ان يوفقنا من أتمام هذا البحث وفق الرؤى القرانية لنجعله في متناول الايدي والنفوس التي تبحث عن حلول قرانية لمشاكل المجتمع.

تتنوع المعايير التي يستند إليها المشرع في تجريم الأفعال، فلكل نظام قانوني معاييره الخاصة. وفي هذا الصدد، يتّجه النظر إلى مجموعة من المبادئ الجامعة، ككرامة الإنسان وحماية القيم الأخلاقية وإزالة الضرر وحفظ المصالح العامة وإرساء النظام الاجتماعي وإقامة العدل وإحراز الأمن. ويتضح أن القرآن الكريم، في تشريعه الجنائي، قد أخذ بهذه المبادئ، متوافقًا مع حكمة الشريعة وأهدافها السامية.

المحور الاول رسالة الاسلام والابعاد القيمية في القران الكريم.

تقوم رسالة الاسلام على الاهتمام بكرامة الإنسان:

١–التاكيد على الاهتمام بكرامة الإنسان هو أحد المبادئ الأساسية التي أكد عليها الإسلام، حيث جعل الله تعالى الإنسان خليفة له في الأرض وجعله موضع تكريم وتفضيل، فقال تعالى في القرآن الكريم: «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ»[١]. هذا التكريم الإلهي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكرامة الإنسان، التي يجب الحفاظ عليها وتنميتها، لأنها جزء من خلقه ومكانته.

إحدى التحديات الكبرى التي تواجه الإنسان في هذا السياق هي محاولات الشيطان الدائمة لتضليل الإنسان وإبعاده عن طريق الكرامة الإنسانية. يسعى الشيطان لإغواء الإنسان وتحويله من مرتبة التكريم إلى حالة السقوط في المعاصي والذنوب، كما ورد في الآية الكريمة: «قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا»[٢]. هذه الآية تشير إلى تكبر الشيطان ومخططه لإفساد بني آدم من خلال إسقاطهم في أهواء النفس والانحراف عن الطريق المستقيم.

وفي هذا الصدد، تأتي كلمات الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) لتؤكد على أهمية الحفاظ على كرامة الإنسان باعتبارها درعاً واقياً يحميه من الانغماس في الشهوات والانحرافات. يقول الإمام علي (عليه السلام): «من كرُمت عليه نفسه هانت عليه شهواته»[٣]. هذه العبارة العميقة توضح أن الشخص الذي يقدر نفسه ويحترم كرامته يكون قادراً على التحكم في شهواته والابتعاد عن المعاصي، لأن إدراكه لقيمته يجعله ينظر إلى إشباع الرغبات والشهوات الدنيئة بازدراء.

من هذا المنطلق، يمكن القول إن كرامة الإنسان ليست مجرد شعور داخلي أو قيمة أخلاقية مجردة، بل هي مفهوم متكامل يتطلب حماية وتطويراً مستمراً. فعندما يحترم الفرد كرامته، فإنه

ينشئ حائط صد يحميه من الوقوع في فخ الشهوات والذنوب. إن الالتزام بهذه الكرامة يضمن بقاء الإنسان في مستوى التكريم الذي خلقه الله فيه، ويجعله مثالاً يُحتذى به في المجتمع، ويعزز مناخاً من الأخلاق والفضيلة. وبذلك، يُعتبر الوعي بقيمة الكرامة البشرية سبيلاً لتحقيق حياة مليئة بالتقوى والرفعة، ويبعد الإنسان عن مكائد الشيطان التي تهدف إلى إفساده وإبعاده عن طريق الحق.

يُذكّر القرآن الكريم مراراً وتكراراً بمكانة الإنسان الرفيعة ويُمجّد مقامه السامي. في إشارة إلى القيمة الذاتية والكرامة التي أُعطيت للإنسان، يقول الله تعالى: «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ... وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا».[٤] هذه الآية تُظهر أن جميع البشر يتمتعون بقيمة وكرامة ذاتية، وهي مقام يعود إلى خصائص مُعيَّنة يُختص بها الإنسان دون سائر المخلوقات، مما جعله مُميزاً عن سائر الكائنات الأرضية والسماوية ومتفوقاً عليها.

لذلك، فإن الإنسان والمجتمع البشري يحملان قيمة ذاتية، حتى وإن كانا عرضةً للآفات والانحرافات. وإلى جانب هذه الكرامة الذاتية، هناك الكرامة المكتسبة التي ترتبط بأفعال الإنسان الاختيارية، حيث إن اكتساب الفضائل الإنسانية والتزام التقوى في الأمور الفردية والاجتماعية يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بإرادة الإنسان واختياره، كما ورد في قوله تعالى: «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ».[٥]

الإنسان هو أمين الله في الأرض، وقد سُخِّر له الكون كله، كما قال تعالى: «إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ».[٦] هذا المخلوق السامي يتمتع بالعقل والإرادة وقد أُعطي موهبة النطق والتعبير، كما جاء في قوله تعالى: «خَلَقَ الْإِنْسَانَ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ».[٧] وقد نُفخ فيه من روح الله، مما جعله محل تكريم وتقدير من قِبل الملائكة، الذين أُمِروا بالسجود له تكريماً له.

ضرورة الكرامة الإنسانية تتطلب احترام القيم الذاتية للإنسان، ومن مقتضيات هذه الكرامة الحفاظ على شخصية وحقوق كل فرد من البشر. هذه الحقوق لا يمكن لأحد أن يسلبها أو يقيدها تعسفاً، مثل حق الحياة، سواءً كانت حياة مادية أو معنوية. ويعبر القرآن الكريم عن هذا المبدأ بقوله: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا، وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا».[٨]

في النظام الجزائي في الإسلام، يتجلى تكريم الإنسان واحترام كرامته من خلال تجريم الزنا والقذف. يكتب صاحب تفسير «من هدى القرآن» في معرض الحديث عن حكمة تجريم الزنا قائلاً: إن الجرائم مثل القتل قد تقع في العلن، لكن الزنا ليس كذلك؛ إذ إن حياء الإنسان يمنعه

من ارتكاب هذا الفعل جهراً أمام الناس... وقد شدد الإسلام في كيفية الشهادة على الزنا بهدف حماية الأسرة. وهكذا، شدد الإسلام في عقوبة الزنا وفي شروط الشهادة عليه لتحقيق هدف واحد وهو حماية مؤسسة الأسرة والحفاظ على العفة وكرامة الأفراد في المجتمع.[٩] كما أشار صاحب تفسير «نور» في تفسيره للآية ٢٣ من سورة يوسف، حيث يُبرز مقاومة النبي يوسف (عليه السلام) لطلب زوجة العزيز، قائلاً: إن الزنا يتعارض مع الكرامة الإنسانية.[١٠]

٢-: دعم القيم الأخلاقية

تلعب الأخلاق دوراً حاسماً في استقرار وتماسك البنية الاجتماعية. كما أن عدم التمسك بالقيم الأخلاقية يؤدي إلى تفكك المجتمع وانهيار أسسه. إلى جانب القوانين التي تُعزز الالتزام بالأخلاق، يسعى الإنسان نحو الكمال الأخلاقي، وهو ما يُعتبر عنصراً مهماً يُقيد الحرية الفردية ويبرر تجريم بعض السلوكيات اللاأخلاقية. كما وتتماشى هذه الرؤية بشكل كبير مع التعاليم الدينية ورؤية القرآن الكريم.[١١]

يبدو أن تجريم أفعال مثل الزنا واللواط يأتي في سياق حماية القيم الأخلاقية وصونها. هذه الجرائم لا تقتصر على مخالفة المعايير الأخلاقية فقط، بل تُلحق أضراراً جسيمة بالمؤسسة الأسرية وتؤثر سلباً على استقرارها. كما أن إشباع الغرائز الجنسية خارج إطار الأسرة الشرعية يؤدي إلى زعزعة كيان الأسرة وتفككها.

القرآن الكريم يُظهر بوضوح قُبح الزنا واللواط ويعتبر هذه الأفعال خروجاً عن الفضائل الإنسانية ومخالفة لسبيل الصالحين. يقول تعالى: «وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا»،[١٢] ويقول أيضاً في ذكر قوم لوط: «وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ»،[١٣] كما قال تعالى: «وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبَائِثَ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَاسِقِينَ».[١٤]

المرحوم الشيخ محمد جواد مغنية، في تفسيره لآية «وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا»، يُوضح أن الزنا لم ينتشر في مجتمع إلا وتسبب في انهيار الأسرة. وأشار إلى أن الزنا يؤدي إلى اختلاط الأنساب وضياع الهوية العائلية، مشيراً إلى أن قبح الزنا يتجلى في كونه من أشد الألفاظ تعبيراً عن الذم والتحقير.[١٥] أما صاحب تفسير من وحي القرآن، فقد أوضح أن الزنا هو انحراف سلوكي وأخلاقي عن المسار المعتدل الذي وضعه الله تعالى في العلاقات بين الرجل والمرأة ضمن إطار الزواج الشرعي، وذلك لتحقيق توازن واستقرار في النظام الاجتماعي.[١٦]

٣-: نفي الضرر

يُعتبر مبدأ عدم الإضرار بالآخرين أحد المبادئ الأساسية التي تتبناها جميع الأنظمة القانونية، وقد أقرّته جميع المدارس الفكرية والفقهية مع بعض الفروقات البسيطة. هذا المبدأ تم التعبير عنه في الفقه الإسلامي تحت مسمى «قاعدة لا ضرر»، وهي قاعدة تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من نسيج الفقه الجنائي في الإسلام. يمكن القول بثقة إنه في الإسلام لا يتم تجريم أي سلوك إلا إذا كان ذلك السلوك يُفضي إلى إلحاق ضرر محتمل أو فعلي. هذا الضرر قد يكون فردياً أو اجتماعياً، وقد يكون مادياً أو معنوياً.[١٧]

إن قاعدة «لا ضرر» لا تقتصر على رفع الضرر فحسب، بل تشمل أيضاً منع وقوعه، أي أنها تتمتع بدورين، أحدهما دور علاجي (إصلاح) والآخر وقائي (ردع). أغلب القوانين الجنائية في الأنظمة المختلفة تمنع السلوكيات التي تُلحق الضرر بالآخرين، مثل القتل، والاعتداء بالضرب، والسرقة، والحرق العمدي. في هذه الحالات، يكون العقاب الجنائي قائماً على أساس الضرر نفسه، وتكون الغاية من ذلك حماية القيم والمصالح الفردية والاجتماعية من الأضرار الجسيمة التي لا يمكن تفاديها بوسائل أخرى.[١٨]

وقد جرم القرآن الكريم الأفعال التي تُلحق أضراراً جسيمة ومباشرة، مثل القتل والاعتداء العمدي، لما تسببه من تهديد لحياة الإنسان وسلامته. أما الأضرار الخفيفة وإلحاق الأذى بالنفس، فقد اكتفى القرآن بتحريم هذه الأفعال أو أمر بضمانات مدنية لتعويض الضرر الناتج. يوضح هذا النهج اهتمام القرآن الكريم بحماية حياة الإنسان، حيث يُجرم القتل والجروح العمدية لضمان سلامة الأرواح. إضافة إلى ذلك، تبرز أهمية صيانة العرض والمال في التشريعات القرآنية، فضلاً عن التأكيد على الراحة الفردية والأمن الاجتماعي، مما يدفع إلى تجريم الأفعال التي تنتهك هذه القيم، مثل القذف والسرقة والمحاربة.

٤-: حفظ المصالح الأساسية

إن الأحكام الشرعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصالح والمفاسد الحقيقية، فلا يصدر أي حكم شرعي إلا وله دليل وسبب معتبر.[١٩] ويكتب العلامة الحلي في هذا المجال: «جميع الأحكام الشرعية تابعة للمصالح، وهذه المصالح تتغير بتغير الزمان واختلاف المكلفين. لذا، قد يكون هناك حكم معين يمثل مصلحة لجماعة في زمن ما فيُؤمر به، بينما قد يكون نفس الحكم مفسدة لجماعة أخرى في زمن آخر فيُنهى عنه».[٢٠]

وأشار الشيخ الآخوند الخراساني إلى هذا المبدأ بقوله: «الرأي الأرجح هو أن الأحكام تتبع المصالح والمفاسد الحقيقية».[٢١] ومن جانبه، يؤكد الأستاذ الشهيد مرتضى مطهري على هذه

الفكرة قائلاً: «القوانين الإسلامية، رغم أنها سماوية، إلا أنها تتصف بأنها أرضية وتقوم على أساس المصالح والمفاسد الموجودة في حياة البشر. ويصرح الإسلام بأن كل قانون وضعه كان بناءً على مصالح ترتبط إما بجسد الإنسان أو بروحه».[٢٢] غير أن المصالح لا تكون دائماً متوافقة فيما بينها، فقد تتعارض المصالح الفردية مع بعضها أحياناً، أو تتضارب مع المصالح العامة. وهذا التعارض يَظهر في أيّ نظام قانوني، حيث يتم اختيار الأنسب والأهم بناءً على قاعدة الأهم والمهم، لضمان تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد وحرياتهم من جهة، وبين النظام العام ومصالح المجتمع من جهة أخرى.[٢٣]

لا تتحقق الحياة المادية والمعنوية للإنسان إلا من خلال حفظ هذه المصالح وصيانتها، ولهذا شُرعت جميع القوانين الإسلامية لدعم هذه المصالح. كل تعدٍّ أو انتهاك لهذه المصالح يُشكل أنواعاً مختلفة من الجرائم التي تواجهها الشريعة الإسلامية من خلال تجريم هذه الأفعال. وتعتبر هذه القيم الإنسانية والمصالح الأساسية للفرد والمجتمع هي المحاور التي بُنيت عليها منظومة التجريم في الإسلام، ويمكن تلخيصها كما يلي:

١. حماية صحة وحياة الأفراد.
٢. ضمان صيانة الكرامة والشرف وحماية العرض.
٣. الدفاع عن الأسرة والنسل .
٤. الحفاظ على سلامة العقل والنفس.
٥. حماية الأموال العامة.
٦. الدفاع عن الملكية الخاصة.
٧. تأمين راحة الناس.
٨. حفظ الأمن العام.
٩. احترام المعتقدات الدينية.
١٠. الدفاع عن القيم والأهداف التي يشكلها النظام الاجتماعي والأخلاقي.

ومن هذا المنطلق تُظهر الشريعة الإسلامية اهتمامها الشديد بتأمين جميع أوجه الحياة الضرورية، سواءً المادية أو المعنوية، وهي ما تتجلى من خلال مجموعة من الأحكام والتشريعات التي تهدف إلى حماية الفرد والمجتمع، وتجعل من تحقيق العدالة والمصلحة العامة أساساً لكل حكم ومبدأ.

٥-: إقامة النظام الاجتماعي

إن أهمية وضرورة إقامة النظام الاجتماعي أمر لا يخفى على أحد، فقد أكّد القرآن الكريم على الحفاظ على النظام الاجتماعي واعتبر درء الفوضى عن المجتمعات البشرية أمراً لا غنى عنه. وتتجلى هذه الحقيقة بوضوح من خلال الآية الكريمة التالية: «... وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ» (البقرة، ٢: ٢٥١).

ولأن الجريمة تُعتبر انتهاكاً للنظام الاجتماعي، فإنها تتعارض مع القيم الثقافية والأخلاقية السائدة في المجتمع وتجرح مشاعر العامة. لذلك، فإن تجريم الأفعال وتنفيذ العقوبات يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد وتحقيق النظام والأمن في المجتمع. وإذا فقد المجتمع النظام والأمن، وتعرّضت حقوق الأفراد للاعتداء، ستتعطل مسيرة التكامل الجماعي وتتعثر الحياة الاجتماعية للناس. يسعى النظام الجزائي إلى إعلان قائمة الجرائم والعقوبات المقررة لها، لتحديد نطاق حقوق الأفراد والمجتمع وتوضيح أهمية القيم السائدة فيه. تُظهر الأحكام الجزائية في إطار التجريم نتائج متعددة؛ أولاً، توضيح نطاق الجريمة، مما يعزز ضمان حقوق الأفراد وحرياتهم بشكل أفضل. ثانياً، تحديد نوع ومقدار العقوبة بحيث تُمنع العنف والاعتداءات غير المشروعة. ثالثاً، بيان كيفية تنفيذ العقوبة بدقة من قبل المشرّع، ما يُبعد مجال الاستبداد والتطبيق العشوائي للقانون.

لذلك، يُعتبر تحقيق النظام الاجتماعي وتجنب الفوضى أحد أهم أهداف الأحكام الجزائية. ويظهر هذا بوضوح في تشريع حكم القصاص، حيث إن تحديد حدود القصاص وكيفية تنفيذه من قِبَل الشارع يؤدي إلى تحقيق النظام والانضباط في معالجة جريمة القتل العمد. وهذه الإجراءات تسهم في منع الانتقام العشوائي وسفك الدماء، وتضبط التعامل مع الجاني بطريقة قانونية منظمة. كما أن تشريع القصاص يساعد في نشر رسالة مفادها أن العدالة لن تُحقّق إلا بفرض القانون وعدم ترك الساحة لتصفية الحسابات الفردية. هذا الترتيب يسهم في تحقيق الرادع، مما يعزز السلام الاجتماعي ويُظهر قدرة النظام القانوني على حماية المجتمع من التفكك والانفلات.

المحور الثاني / رسالة الاسلام وعملية التجريم

١-: تنفيذ العدالة الجنائية

العدالة مبدأ أساسي نالت اهتماماً كبيراً في جميع الأنظمة القانونية، فهي تعكس التوازن والإنصاف في تطبيق القوانين وحماية حقوق الأفراد والمجتمع. عند ارتكاب الجاني لجريمته، فإنه يتجاوز القواعد والضوابط الاجتماعية، ويخلّ بالنظام الأخلاقي للمجتمع، مما يفرض عليه دفع ثمن سلوكه المخالف ويخضع للعقوبة. أكّد القرآن الكريم أن إقامة القسط والعدل من الأهداف الكبرى لبعثة الأنبياء، وهو ما يتجلى في تأكيده على ضرورة القوانين الجزائية والعقوبات كضمانة

لتحقيق العدالة، كما ورد في القرآن الكريم قال تعالى: «لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ».[٢٤]

يمثل الحديد في هذه الآية رمزاً للقوة والحزم، وهو المادة التي تصنع منها الأدوات الدفاعية والهجومية، مما يعبر عن ضرورة وجود القوانين الجزائية لتحقيق العدالة وحماية المجتمع من الاعتداءات. ومن خلال تشريع العقوبات، يسعى الإسلام إلى تحقيق أهداف الأنبياء في نشر العدل ومكافحة الظلم؛ وذلك عن طريق إنزال العقاب العادل بالمجرمين والمتجاوزين على حقوق الأفراد والمجتمع، ما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار وبناء مجتمع قائم على الإنصاف.

إن تنفيذ العدالة الجنائية هو من أهم الأبعاد التي يستند إليها تشريع العقوبات في الإسلام. يُظهر النظام الحقوقي الإسلامي أن العقوبة تهدف إلى تحقيق مبدأ "الجزاء والقصاص العادل"، وهو مبدأ يتماشى مع الفطرة الإنسانية التي تطالب بمحاسبة المجرم بما يتناسب مع جريمته. ولعلّ تشريع أحكام القصاص يبرز بشكل جليّ كيف أنّ الشارع الحكيم كان حريصاً على تحقيق العدالة بشكل يُرضي المجني عليه والمجتمع ككل، ويحدّ من رغبة الانتقام العشوائي التي كانت تسود المجتمع القبلي قبل الإسلام.

عندما تُنفذ العقوبة على مرتكب الجريمة، يشعر الجميع بالمساواة أمام القانون، ويزداد احترامهم للنظام القضائي وثقتهم فيه. إن هذا الشعور يعزز الأمان العام، ويدفع الأفراد إلى دعم النظام وحمايته. وهذا الجانب من العقوبة يعكس بوضوح هدفها في تحقيق العدالة وإعادة التوازن للمجتمع. ويُعد دفع الدية وجبر الضرر في حالة القصاص أحد أشكال العدالة التي تُعنى بتعويض الضرر الذي لحق بالمجني عليه، مما يمنح الضحية وأسرته شعوراً بالارتياح ويعيد لهم الطمأنينة النفسية.[٢٥]

ويرى الإسلام أن العدالة الجنائية وسيلة لتأكيد مبادئ حقوق الإنسان، إذ تؤدي العقوبات إلى تحقيق الردع الخاص والعام. الردع الخاص يُقصد به تقويم سلوك الجاني ومنعه من تكرار الجريمة، بينما الردع العام يعمل على تحذير المجتمع بأكمله من مغبة مخالفة القوانين. وبهذه الطريقة، يصبح القانون أداةً لضمان أمن المجتمع، ويعمل على منع انتشار الجريمة والفساد. وفضلاً عن ذلك، تُعتبر العدالة الجنائية وسيلةً لتصحيح الخطأ وتحقيق التوازن بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة. فإذا لم تُنفذ العقوبة، فإن المظلوم يشعر بالظلم وقد يلجأ إلى وسائل غير قانونية للانتقام، مما يؤدي إلى انتشار الفوضى وفقدان الثقة في النظام القانوني. هنا تظهر أهمية القصاص في الإسلام كوسيلة للحدّ من تصعيد الأزمات والمشاكل الاجتماعية، فهو ليس مجرد عقوبة بل هو وسيلة لتحقيق العدالة وتعزيز السلم الاجتماعي.[٢٦]

ومن المهم الإشارة إلى أن العدالة في الإسلام ليست قاسية أو انتقامية، بل تتسم بالتوازن والاعتدال. فالقوانين الإسلامية تأخذ في الاعتبار حال الجاني وظروفه، وتتيح له فرصة التوبة والتصحيح. وهذا ما يُظهره الإسلام من خلال مجموعة من القواعد الشرعية مثل قاعدة "درء الحدود بالشبهات"، والتي تُظهر أن الهدف من العقوبة ليس التشفي بل تحقيق الإنصاف. وختاماً، فإن تنفيذ العدالة الجنائية في الإسلام ليس مجرد إجراء عقابي، بل هو جزء من منظومة متكاملة تهدف إلى حماية المجتمع وضمان حقوق أفراده، وتحقيق التوازن بين الردع والعقاب والإصلاح. وبهذه الطريقة، تسهم القوانين الإسلامية في ترسيخ مبادئ العدالة، وتُظهر أن العدالة ليست مجرد مفهوم نظري، بل هي ممارسة عملية تسهم في بناء مجتمع متوازن وقوي يقوم على أسس القسط والعدل والإنصاف.

٢-: الوقاية من الجريمة

تُعدّ الوقاية من الجريمة واحدة من الأهداف المهمة التي تسعى إليها التشريعات الجنائية وتجريم الأفعال المحرمة. عندما تُصنّف بعض التصرفات كجرائم، يسهم ذلك في تجنب الأفراد ارتكابها، حيث تتولد لديهم قناعة بضرورة الامتناع عنها. هذا الامتناع يكون ناتجاً عن احترامهم للقوانين الجزائية، أو عن الخوف من العقوبة وما تفرضه من رهبة. لذا فإن مجرد تجريم بعض الأفعال، حتى وإن لم تؤدِّ إلى ارتكاب الجريمة أو تنفيذ العقوبة، يحقق دوراً كبيراً في الوقاية من الجريمة. وهكذا، يُعتبر التجريم أداة فعالة للحد من ارتكاب الجرائم والحد من تكرارها.

في تشريع القصاص، يُلاحظ أن الأثر الرادع والترهيبي كان هدفاً واضحاً، حيث يقول الله تعالى: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» (البقرة، ٢: ١٧٩). ونستنتج من هذه الآية أن تطبيق القصاص في المجتمع يساهم في حفظ الأرواح وردع الأفراد عن ارتكاب القتل العمد، إذ إن الشعور بالخوف من هذه العقوبة الرادعة يجعلهم يترددون كثيراً قبل الإقدام على مثل هذه الجريمة.

ومن هنا، نجد أن التشريع الإسلامي للحدود يحمل في طياته جانباً من الوقاية والرادع. حيث تتميز هذه العقوبات بالشدة والصعوبة، ويحرص الشارع الحكيم على تنفيذها دون تأخير أو تعطيل، ما يعكس الهدف الأساسي من هذه الحدود، وهو منع الجريمة ومنع تكرارها عبر إلقاء الرهبة في قلوب الأفراد. ومن الأمثلة على ذلك عقوبة السرقة والزنا، حيث تُعدّ عقوبات صارمة ترمي إلى تحصين المجتمع من الانحراف والجريمة.[٢٧]

من العوامل المؤثرة أيضاً في تحقيق الوقاية من الجريمة هو إيمان الناس بالنظام الحاكم وشرعيته. فكلما زادت درجة احترام الأفراد للنظام الحاكم، زاد التزامهم بالقوانين المفروضة. إن

اعتقاد الناس بشرعية النظام السياسي ودستوريته يعزز من احترامهم للتشريعات القانونية الصادرة عنه، وهذا يُعتبر عاملاً مهماً في تشجيعهم على اتباع القوانين ليس فقط بدافع الخوف من العقوبة، بل بدافع الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والإحساس بالانتماء إلى مجتمع منظم ومتوازن. الجدير بالذكر أن تجريم الأفعال وطريقة تطبيق العقوبات تتأثر بمدى توافقها مع القيم الثقافية السائدة في المجتمع. فكلما كانت القوانين منسجمة مع الثقافة والقيم الشعبية وروح المجتمع، كلما زادت فعاليتها في منع الجريمة والحدّ منها. فتطبيق العقوبات وفقاً لما هو متعارف عليه ومقبول لدى الناس يساهم بشكل أكبر في تعزيز الالتزام بالقوانين والنظام العام. وفضلاً عن ذلك، يلعب الإيمان بالله ومراقبته لأفعال الإنسان دوراً كبيراً في الوقاية من الجريمة. إن الرؤية التوحيدية التي تُعلم الإنسان أنه تحت رقابة إلهية مستمرة تُعد من أقوى الدوافع النفسية لامتناع الأفراد عن ارتكاب الموبقات. وتبرز هذه الفكرة في الآيات التي تخاطب المؤمنين بعبارة «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا»، حيث تُذكرهم دائماً بأنهم محاسبون أمام الله على أفعالهم، ما يُشجعهم على الالتزام بالشريعة والقوانين النابعة منها. إن الأحكام والتشريعات القرآنية التي تُخاطب المجتمع الإسلامي تستهدف تحقيق مجتمع نزيه ومستقر. وتؤدي النصوص القرآنية دوراً تربوياً وأخلاقياً يهدف إلى بناء أفراد يتحلون بالمسؤولية، ويشعرون بالانضباط الذاتي، ما يعزز من الوقاية الذاتية من الجريمة.

٣-: المطابقة مع المبادئ الجنائية

الحقوق الجنائية تستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تبنتها معظم الأنظمة القانونية حول العالم، وتلتزم بها من أجل ضمان تحقيق العدالة وحماية الحقوق والحريات. وتتمثل أبرز هذه المبادئ في النقاط التالية:

أ. ضرورة أن تكون العقوبة قانونية:

من المبادئ الجوهرية في النظام القانوني الجنائي أن تكون العقوبة منصوصاً عليها في القانون. هذا المبدأ يُعرف بمبدأ الشرعية أو قانونية الجريمة والعقوبة. بمعنى أن العقوبات لا يمكن فرضها إلا إذا كانت محددة في النصوص القانونية المعمول بها. وهذا المبدأ يُستنبط من قوله تعالى في القرآن الكريم: «وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا».[٢٨] هذه الآية تشير إلى ضرورة وجود نصوص واضحة تبيّن الأفعال المجرمة وتحدد العقوبات المقررة لها، مما يضمن عدم التعسف أو التقدير الشخصي في تطبيق العقوبات. هذا المبدأ هو أيضاً جزء من إعلان حقوق الإنسان، حيث ينص في المادة ٩ على أنه «لا يجوز توقيف أو حبس أو نفي أي شخص بشكل تعسفي».

ومن هنا نجد أن الدول الحديثة تأخذ هذا المبدأ بعين الاعتبار لضمان حقوق الأفراد ضد التجاوزات التعسفية في تطبيق القانون.

ب. هدف العقوبة هو حماية المصلحة العامة وإصلاح الفرد والمجتمع:

العقوبات الجنائية ليست وسيلة انتقامية فقط، بل هي تهدف إلى حماية المصالح العامة والحفاظ على النظام الاجتماعي من خلال ردع الأفراد عن ارتكاب الجرائم. العقوبات تهدف إلى إصلاح الأفراد المجرمين وحمايتهم من الانحراف أكثر، وبالتالي إصلاح المجتمع. هذا المبدأ يُعرف بمبدأ الهدفية أو المنفعة في العقوبات.

ومن الجدير بالذكر أن هذا المبدأ يتفق مع إعلان حقوق الإنسان الذي يشدد على ضرورة أن تكون العقوبات مرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة تأهيل الأفراد، وليس لمجرد الانتقام منهم.

ج. رادعية العقوبة وأثرها الوقائي:

يجب أن تكون العقوبة ذات طابع رادع ليس فقط للمجرم، بل أيضاً للأفراد الآخرين في المجتمع، بحيث تمنع تكرار الجرائم وتقلل من احتمالية حدوثها في المستقبل. ويُطلق على هذه الخاصيّة الإرعاب العام والخاص، حيث تكون العقوبة وسيلة لردع المجرم عن العودة لارتكاب نفس الجريمة، كما تعمل على إرسال رسالة تحذيرية لبقية المجتمع من مغبة الإقدام على الجرائم.

وهذا يشمل تطبيق مبدأ الردع الذي يعمل على تحقيق التوازن بين الحماية الأمنية للمجتمع وحقوق الأفراد. وفي القرآن الكريم نجد أن العقوبات مثل القصاص لا تهدف فقط إلى تحقيق العدالة بين الأفراد، بل أيضاً تعمل على فرض النظام وتحقيق الأمان في المجتمع.

د. تناسب العقوبة مع الجريمة:

من المبادئ الأساسية في قانون العقوبات أن تكون العقوبة متناسبة مع نوع الجريمة ودرجة خطورتها. هذا ما يُعرف بمبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة. فالعقوبات التي تُفرض يجب أن تتماشى مع حجم الجريمة المرتكبة، بحيث لا تكون العقوبة مبالغاً فيها أو خفيفة جداً مقارنة بحدتها.

وهذا المبدأ يضمن أن تكون العدالة الجنائية محققة، ويعكس أهمية العدالة في التعامل مع الجرائم المختلفة بشكل يتماشى مع القيم الأخلاقية والمبادئ القانونية. ويدل على هذا المبدأ قول الله تعالى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزرَ أُخْرَى»،[٢٩] وهو تأكيد على أن الشخص يُحاسب على فعله فقط ولا يُحمل المسؤولية عن جرائم الآخرين.

٤-: السياسة الجنائية

السياسة الجنائية هي مجموعة من التدابير التي يضعها المشرع بهدف الوقاية من وقوع الجريمة وضمان الراحة العامة، وتنفيذ العدالة، وإصلاح وتأهيل المجرمين. كما أنها تعنى بتنظيم عملية مكافحة الجريمة والانحراف الاجتماعي. السياسة الجنائية في القرآن الكريم تُعتبر منبثقة من مصدر إلهي، وقد تم بناؤها على أساس إصلاح وتربية الإنسان مع الحفاظ على كرامته. هذه السياسة، التي تركز على المجرم كفرد، تؤسس على ركيزتين أساسيتين مايلي:

أ. **الوقاية من الجريمة:** من خلال توجيه الناس وتربيتهم ولفت انتباههم إلى الله واليوم الآخر. كما تشمل النهي عن التعدي على حقوق الآخرين، وتكليف الناس بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والهدف من ذلك هو تربية المجتمع على السلوك الصحيح والتحذير من التورط في المعاصي والجرائم.

ب. **تطبيق العقوبات:** في سياق تحقيق العدالة الجنائية، يهدف إلى نفي حالة الخطر، والحد من الفاسدين، وتربية المجرمين، وتقديمهم عبرة للآخرين، حيث تهدف العقوبات إلى إصلاح الشخص وتوجيهه نحو السلوك الصحيح.[٣٠]

القرآن الكريم لا يقتصر فقط على الأحكام العملية التي تحدد العقوبات، بل يؤكد أيضًا على الدور التربوي والوقائي لهذه الأحكام. فقد نهى القرآن الكريم عن الفواحش والمنكرات الأخلاقية، وحدد لها عقوبات محددة، وكذلك منع الناس من الاقتراب من هذه الجرائم أو تمهيد الطريق لها، بهدف القضاء على العوامل المساعدة على ارتكاب الجرائم والمعاصي.

وتشبه الطريقة التربوية والإصلاحية في القرآن الكريم في الوقاية من الجرائم وتكرارها الإجراءات الوقائية والتأهيلية التي تطرح في قوانين العقوبات الحديثة. فعلى سبيل المثال، العديد من التوجيهات القرآنية المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية والعائلية تهدف إلى تحسين البيئة الجزائية ومنع وقوع الجرائم. ومن هذه التوجيهات: إلزام المرأة بالحجاب، مراقبة النظرات بين الرجال والنساء غير المحارم، والحد من انتشار الفحشاء، وجميعها تصب في نفس الاتجاه الذي يهدف إلى تقليل الجرائم وتعزيز الأخلاق السليمة في المجتمع. إذن، يمكن القول إن السياسة الجنائية في القرآن الكريم لا تقتصر على ردع الجريمة فقط، بل تشمل إجراءات وقائية وتربوية تسهم في بناء مجتمع نقي، يحافظ على حقوق الأفراد ويعزز من قيم العدالة والمساواة.

٥-: الاعتدال في تجريم الأفعال

تستند أحكام القرآن الكريم إلى مبدأ الاعتدال، وهذه الصفة تتجلى بوضوح في كافة جوانب هذا الكتاب السماوي. ويُعتبر الاعتدال أحد الخصائص الأساسية التي يوصي بها القرآن الكريم، وهو

ما يعكس التوازن والاعتدال في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك المسائل القانونية والاجتماعية. كما ويعد الاعتدال السمة الأبرز للمجتمع الإسلامي، وهو ما يؤكد عليه القرآن الكريم في العديد من الآيات، كقوله تعالى: "وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا".[٣١] إن الوسطية في كافة الأمور، بما في ذلك القضايا القانونية، يُعد نهجًا أساسيًا للقرآن الكريم.

وفيما يتعلق بمسألة تجريم الأفعال، يشدد القرآن الكريم على ضرورة الاعتدال، ويحرص على تجنب الإفراط في تجريم الأفعال، مما يُعد من أهم المبادئ التي يعززها القرآن الكريم. وتتجلى هذه النزعة بوضوح في طريقة تنفيذ عقوبة القتل العمد، حيث وردت في القرآن الكريم آية تؤكد على ضرورة تطبيق العدالة بشكل متوازن، وتجنب الإفراط في العقوبات، كقوله تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ".[٣٢]

يرفض القرآن الكريم، ومن خلال هذه التوجيهات، التطرف في تطبيق العقوبات أو التدخل في شؤون الأفراد بشكل مفرط. فرغم ضرورة عدم تجاهل المصالح العامة والنظام القيمي للمجتمع، إلا أن المبالغة في تجريم الأفعال والتوسع في تطبيق العقوبات ليس أمرًا مستساغًا أيضًا. فالتدخل المفرط في شؤون الأفراد يمكن أن يؤدي إلى تقييد حقوقهم وحرياتهم، ويضيق دائرة الحريات الفردية، مما يدفع الأفراد إلى اعتبار هذه الإجراءات قيوداً على حرياتهم الشخصية، وبالتالي يصبح الحاكم أو النظام القضائي عبئًا عليهم بدلًا من أن يكون أداة لتنظيم المجتمع بشكل عادل. [٣٣]

ومن الناحية القانونية، يُفترض أن تكون القوانين الجنائية محكومة بمحتوى أخلاقي، حيث يجب استخدامها بحذر وتوازن. إذ من الأنسب تقليص التدخلات الجنائية إلى الحد الأدنى، وتطبيق العقوبات فقط في الحالات الضرورية وبقدر الحاجة. كما أن من المفضل في هذا السياق، أن يُقتصر التدخل الجنائي على الحالات الأكثر أهمية والضرورية فقط.

لقد ابتعدت النظم القانونية الجنائية المتقدمة في العالم اليوم عن سياسة التجريم المفرط، واتجهت نحو سياسة "إلغاء التجريم" أو "الحد الأدنى من التجريم". ففي هذه الأنظمة، لا يتم تجريم الأفعال إلا في الحالات الضرورية والمحدودة، مع اللجوء إلى الحلول الإصلاحية والتربوية، وتطبيق التدابير الوقائية لضمان الوقاية من الجريمة. وفي هذا الصدد، يقدم القرآن الكريم نموذجًا استباقيًا ومبكرًا في تاريخ التشريع، حيث تبنى منذ أربعة عشر قرنًا سياسة تجريم الحد الأدنى، واتباع مسار الاعتدال في التشريع الجزائي. فالقرآن الكريم قدّم نظامًا متوازنًا يتجنب الإفراط في تجريم الأفعال، بينما يركز في الوقت ذاته على الإصلاح والتوجيه الأخلاقي للفرد والمجتمع، مع توجيه القوانين الجزائية فقط في الحالات التي تستدعي تدخلًا صارمًا.

٦-: التأكيد على المسؤولية الجزائية

المسؤولية الجزائية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعنصر النفسي للجريمة. لتحقيق العنصر النفسي، من الضروري وجود شروط التكليف والمسؤولية الجزائية. في العصور القديمة، كانت العقوبات تستند إلى فكرة الانتقام والتعذيب، حيث كان الهدف من العقاب هو تحقيق العدالة عبر القصاص والانتقام من الجاني. ومع تقدم الزمن وتطور الحضارة الإنسانية، تغيرت المفاهيم، وبدأت المبادئ القانونية الجنائية في التبلور والتنظيم. تدريجيًا، تم إدخال مفهوم المسؤولية الجزائية والمبدأ الشخصي للعقوبات إلى القوانين الوضعية الحديثة، حيث أصبح من المعتاد أن يتم تحميل الجاني المسؤولية عن أفعاله الشخصية دون تحميل الآخرين تبعات جرائمه.

في منطق القرآن الكريم، يعتبر كل فرد مسؤولًا عن أعماله وتصرفاته الخاصة، وأنه لا يمكن تحميل أحد تبعات جرم آخر. بعبارة أخرى، كل شخص مسؤول عن أفعاله وتصرفاته التي صدرت عن وعي وإرادة. وتُعَبر الآية الكريمة "لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ"[٣٤] عن مبدأ أساسي في المسؤولية الجزائية، وهو مبدأ الشخصية في الجريمة والعقوبة، أي أن كل فرد يعاقب فقط على أفعاله الخاصة، ولا يُحاسب عن أفعال غيره.

إن هذه الآية تُعتبر بمثابة قاعدة قانونية جوهرية في الشريعة الإسلامية، وهي تُعبر عن رفض تحميل الفرد مسؤولية جريمة لم يرتكبها أو معاقبته على تصرفات غيره، مما يعكس عدالة ومصداقية النظام الجزائي الإسلامي. وعليه، فإن هذا المبدأ يبرز أهمية العدالة الفردية ويُعتبر أساسًا للأنظمة الجزائية التي تضع الفرد في دائرة المسؤولية القانونية المباشرة عن أفعاله فقط.

وفي الواقع، فإن التزام هذا المبدأ في الشريعة الإسلامية يعكس تفاعلًا إيجابيًا مع تطورات الفكر القانوني الحديث، الذي يُعَرف المسؤولية الجزائية بوصفها مسؤولية فردية، ولا يتم تحميل أي شخص جزاء جرم آخر. هذه المبادئ تبرز بشكل خاص في التشريعات الحديثة التي تؤكد على المساواة في المسؤولية الجزائية والعدالة في معاملة الأفراد بناءً على تصرفاتهم الشخصية.

ومع تطور الفكر القانوني في العصر الحديث، أصبح من المسلّم به في معظم الأنظمة القانونية أن الشخص لا يُحاسب عن جرم لم يرتكبه، وأنه لا يمكن معاقبة أي شخص إلا إذا ثبتت مسؤوليته الشخصية عن الجريمة. لذلك، سيبقى المبدأ القرآني الذي ينص على "لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ" من المبادئ الجوهرية التي تساهم في بناء الأنظمة القضائية العادلة والمتوازنة.

٧-: تناسب الجريمة والعقوبة

من النقاط التي يجب أن يوليها المشرع اهتمامًا بالغًا في عملية تجريم الأفعال، هي مراعاة مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة. إن التناسب والانسجام بين الجريمة والعقوبة، والالتزام به من قبل

المشرع والجهات التنفيذية، يؤدي إلى تحقيق العدالة في المجتمع ويزيد من قبول القوانين في أذهان الأفراد. ففي الأنظمة القانونية المعاصرة، أصبحت هذه الفكرة محورية في عملية التطور القانوني، حيث يحاول النظام القضائي أن يحقق أقصى قدر من التناسب بين الجريمة والعقوبة لمواكبة تطورات المجتمع وأحواله.

تتميز ردود فعل المجتمع اليوم تجاه الجريمة بتنوع أكبر بحيث تكون قادرة على مواجهة مختلف أنواع الجرائم والشخصيات الإجرامية بطريقة تتناسب مع كل حالة على حدة، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل في مكافحة الجريمة وإصلاح المجرمين. هذه الحقيقة تتجلى بشكل واضح في التشريعات الجزائية القرآنية، التي قدمت مجموعة من الأساليب الأخلاقية والتربوية المتنوعة لمكافحة الجريمة، فضلاً عن تدابير متعددة لمواجهة البؤر الإجرامية في المجتمع. إن اطلالة سريعة في آيات القرآن الكريم يكشف بوضوح عن التناسب بين الفعل الجرمي وكيفية التعامل معه. ففي الآية الكريمة: "وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا"[٣٥]، يُظهر القرآن الكريم مبدأ المعاملة بالمثل في الرد على الجريمة، حيث يُنصف الجاني بما يعادل ما ارتكبه من سوء. وفي قوله تعالى: "فَمَنِ اعتَدى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ"،[٣٦] يُبين أن الرد يجب أن يكون بمقدار الاعتداء، في توازن مع المبدأ القرآني للعدالة. كذلك، نجد في الآية: "وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ"[٣٧] تأكيدًا على ضرورة أن تكون العقوبة ملائمة للجريمة.

أما في آية القصاص: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَىٰ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ..."،[٣٨] فقد جاءت هذه الآية لتحدد عقوبة القصاص بما يتناسب مع الجريمة المرتكبة.

وأما فيما يخص جريمة المحاربة، يتجلى التناسب بين الجريمة والعقوبة في الآية: "إِنَّما جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ".[٣٩] العقوبات المذكورة في هذه الآية متناسبة مع طبيعة الجريمة المرتكبة، حيث إن المحاربين الذين يرتكبون أعمالًا تضر بالسلام الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع يجب أن يعاقبوا بعقوبات صارمة.

إن تطبيق مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة لا يقتصر فقط على نوع الجريمة، بل يشمل أيضًا كيفية تنفيذ العقوبات بشكل يتناسب مع حجم الجريمة. فمثلاً، إذا ارتكب المحارب جريمة قتل، فإن العقوبة المناسبة هي الإعدام أو الصلب. أما إذا كان الجاني قد ارتكب جريمة سرقة، فإن قطع اليد أو القدم يعد إجراءً مناسبًا يهدف إلى تعطيل قدرته على ارتكاب المزيد من الجرائم. أما

في حالات مثل تخويف الناس دون إلحاق ضرر مادي بهم، فإن النفي أو الترحيل يعد العقوبة الأكثر تناسبًا، حيث يساهم في عزله عن المجتمع بشكل يحقق الردع.

فيما يخص جريمة السرقة، نجد أن تطبيق عقوبة قطع اليد يتناسب مع الهدف الأساسي من العقوبة، وهو إضعاف قدرة الجاني على العودة لارتكاب الجرائم، إذ يتم اتخاذ إجراءات جزائية تهدف إلى تقليل الجرائم وحماية المجتمع. من هنا يتضح أن القرآن الكريم قد وضع أسسًا مهمة للتناسب بين الجريمة والعقوبة، وهي مبادىء حيوية في النظام الجزائي الإسلامي يهدف إلى تحقيق العدالة وتوفير الحماية الاجتماعية من خلال تطبيق عقوبات تتناسب مع حجم الجريمة وظروف الجاني.

الخاتمة

هذه جملة من النتائج التي بينها البحث

١- يمكن القول إن كرامة الإنسان ليست مجرد شعور داخلي أو قيمة أخلاقية مجردة، بل هي مفهوم متكامل يتطلب حمايةً وتطويراً مستمراً. فعندما يحترم الفرد كرامته، فإنه ينشئ حائط صد يحميه من الوقوع في فخ الشهوات والذنوب. إن الالتزام بهذه الكرامة يضمن بقاء الإنسان في مستوى التكريم الذي خلقه الله فيه، ويجعله مثالاً يُحتذى به في المجتمع، ويعزز مناخاً من الأخلاق والفضيلة. وبذلك، يُعتبر الوعي بقيمة الكرامة البشرية سبيلاً لتحقيق حياة مليئة بالتقوى والرفعة، ويبعد الإنسان عن مكائد الشيطان التي تهدف إلى إفساده وإبعاده عن طريق الحق.

٢- تلعب الأخلاق دوراً حاسماً في استقرار وتماسك البنية الاجتماعية. كما أن عدم التمسك بالقيم الأخلاقية يؤدي إلى تفكك المجتمع وانهيار أسسه. إلى جانب القوانين التي تُعزز الالتزام بالأخلاق، يسعى الإنسان نحو الكمال الأخلاقي، وهو ما يُعتبر عنصراً مهماً يُقيد الحرية الفردية ويبرر تجريم بعض السلوكيات اللأخلاقية. فهذه الرؤية تتماشى بشكل كبير مع التعاليم الدينية ورؤية القرآن الكريم.

٣- في منطق القرآن الكريم، يعتبر كل فرد مسؤولًا عن أعماله وتصرفاته الخاصة، وأنه لا يمكن تحميل أحد تبعات جرم آخر. بعبارة أخرى، كل شخص هو المسؤول والمجيب عن أفعاله وتصرفاته التي صدرت عن وعي وإرادة. وتُعبر الآية الكريمة "لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ" (سورة الإسراء، آية ١٥) عن مبدأ أساسي في المسؤولية الجزائية، وهو مبدأ الشخصية في الجريمة والعقوبة، أي أن كل فرد يعاقب فقط على أفعاله الخاصة، ولا يُحاسب عن أفعال غيره.

الهوامش

[١]. الإسراء: ٧٠

[٢]. الإسراء: ٦٢

[٣]. نهج البلاغة، الحكمة ٤٤٩

[٤] الإسراء: ٧٠

[٥] الحجرات: ١٣

[٦] الأحزاب: ٧٢

[٧] الرحمن، ٣- ٤

[٨] المائدة: ٣٢

[٩]. المدرسي، السيد محمد تقي. من هدى القرآن، طهران، دار محبي الحسين، المجلد الثامن، ١٤١٩ هـ، الصفحتان ٢٦١-٢٦٠.

[١٠]. قرائتي، محسن. تفسير النور، المجلد الرابع، الصفحة ١٨٢.

[١١]. محمودى جانكى، فيروز، مبانى اصول وشيوه‌هاى جرم انگارى، أطروحة دكتوراه، جامعة طهران، ١٣٨٢ ش، الصفحات ٢٤٥-٢٤١

[١٢] الإسراء: ٣٢

[١٣] الأعراف: ٨٠

[١٤] الأنبياء: ٧٤

[١٥]. مغنية، محمد جواد، تفسير الكاشف، طهران، دار الكتب الإسلامية، المجلد الخامس، ١٤٢٤ هـ، الصفحة ٤٢.

[١٦]. فضل الله، السيد محمد حسين، من وحي القرآن، بيروت، دار الملاك للطباعة والنشر، المجلد السابع عشر، ١٤١٩ هـ، الصفحة ٧٧.

[١٧]. الخليلي، موسى، مكانة قاعدة لا ضرر في حقوق الإسلام، أطروحة ماجستير، جامعة طهران (فرع قم)، ١٣٨٩ ش، الصفحتان ١٥٤-١٥٥.

[١٨]. محمودى جانكى، مبانى اصول وشيوه‌هاى جرم انگارى، الصفحتان ٢٠٥-٢٠٦

[٢٠]. الحلّي، حسن بن يوسف، كشف المراد في شرح تجريد الإعتقاد، قم، انتشارات جامعة مدرسين حوزه علمية قم، غير مؤرخ، الصفحة ٢٨٢.

[٢١]. الآخوند الخراساني، محمد كاظم، كفاية الأصول، تحقيق عباسعلي زارعي سبزواري، قم، دفتر النشر الإسلامي، المجلد الثاني، ١٣٨٩ ش، الصفحة ٢٧.

[٢٢]. المطهري، مرتضى، الإسلام وحاجات العصر، طهران، نشر صدرا، ١٣٨٤ ش، الصفحة ٢٠.

[٢٣]. فيض، علي رضا، المقارنة والتطبيق في القانون الجنائي العام الإسلامي، طهران، نشر وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ١٣٧٠ ش، الصفحة ٧٧

[٢٤] الحديد، ٥٧: ٢٥

[٢٥]. دانش پژوه، وهاب. (٢٠١٦). تجريم القرآن والعقلانية، مجلة أسس الفقه والقانون الإسلامي، ٩(١)، ١٢٩-١٥٦. magiran.com/p2097416

[٢٦]. المصدرالسابق.

[٢٧]. المصدرالسابق.

[٢٨] الإسراء، ١٥

[٢٩] فاطر، ٣٥

[٣٠]. دانش پژوه، وهاب. (٢٠١٦). تجريم القرآن والعقلانية، مجلة أسس الفقه والقانون الإسلامي، ٩(١)، ١٢٩-١٥٦

[٣١] سورة البقرة، ١٤٣

[٣٢] الإسراء، ٣٣

[٣٣]. محمودي جانكي، فيروز. (١٣٨٢). أسس ومبادئ وطرق التجريم في القانون الجنائي الإيراني. طهران: نشر سمت، الطبعة الأولى، ص ٣٥.

[٣٤] الإسراء، ١٥

[٣٥] الشورى، ٤٠

[٣٦] البقرة، ١٩٤

[٣٧] النحل، ١٢٦

[٣٨] البقرة، ١٧٨

[٣٩] المائدة، ٣٣

المصادر

القرآن الكريم

١. الآخوند الخراساني، محمد كاظم، كفاية الأصول، دار النشر: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ

٢. الحلي، حسن بن يوسف، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، دار النشر: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ

٣. الخليلي، موسى، مكانة قاعدة لا ضرر في حقوق الإسلام، دار النشر: مركز الدراسات والأبحاث الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ

٤. المدرسي، السيد محمد تقي، من هدى القرآن، دار النشر: دار محبي الحسين، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ

٥. المطهري، مرتضى، الإسلام وحاجات العصر، دار النشر: دار المرتضى، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ

٦. مغنية، محمد جواد، تفسير الكاشف، دار النشر: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ

٧. فضل الله، السيد محمد حسين، من وحي القرآن، دار النشر: دار الملاك، الطبعة الثانية، ١٤٣٠ هـ

٨. الفيروز، محمودى جانكى، مبانى اصول وشيوههاى جرم انگارى، دار النشر: جامعة طهران، الطبعة الأولى، ١٣٨٨ هـ.ش

٩. الفيروز، محمودى جانكى، أسس ومبادئ وطرق التجريم في القانون الجنائي الإيراني، دار النشر: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ

١٠. القرائتي، محسن، تفسير النور، دار النشر: مركز الفكر الثقافي، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٦ هـ.ش

١١. دانش پژوه، وهاب، تجريم القرآن والعقلانية، دار النشر: منشورات جامعة الشهيد بهشتي، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ.ش

١٢. فيض، علي رضا، المقارنة والتطبيق في القانون الجنائي العام الإسلامي، دار النشر: منشورات جامعة طهران، الطبعة الثانية، ١٣٨٥ هـ.ش

١٣. نهج البلاغة، الحكمة ٤٤٩، دار النشر: دار الأسوة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ

Sources

The Holy Quran

1.Akhund Khorasani, Muhammad Kazim, Kifayat al-Usul, Publisher: Islamic Publishing Foundation, First Edition, 1409 AH

2.Al-Hilli, Hasan ibn Yusuf, Kashf al-Murad fi Sharh Tajrid al-I'tiqad, Publisher: Islamic Publishing Foundation, First Edition, 1413 AH

3.Al-Khalili, Musa, Makanat Qa'idat La Darar fi Huquq al-Islam, Publisher: Center for Islamic Studies and Research, First Edition, 1427 AH

4.Al-Mudarrisi, Sayyid Muhammad Taqi, Min Huda al-Quran, Publisher: Dar Muhibbi al-Husayn, Third Edition, 1420 AH

5.Al-Mutahhari, Murtada, Al-Islam wa Hajat al-'Asr, Publisher: Dar al-Murtada, Second Edition, 1425 AH

6.Mughniyah, Muhammad Jawad, Tafsir al-Kashif, Publisher: Dar al-'Ilm lil-Malayin, First Edition, 1424 AH

7.Fadlallah, Sayyid Muhammad Husayn, Min Wahy al-Quran, Publisher: Dar al-Malak, Second Edition, 1430 AH

8.Al-Fayruz, Mahmoudi Janki, Foundations of Principles and Methods of Criminalization, Publisher: University of Tehran, First Edition, 1388 AH

9.Al-Fayruz, Mahmoudi Janki, Foundations, Principles, and Methods of Criminalization in Iranian Criminal Law, Publisher: Center for Civilization for the Development of Islamic Thought, First Edition, 1433 AH

10.Al-Qara'ati, Mohsen, Interpretation of Light, Publisher: Center for Cultural Thought, Eleventh Edition, 1386 AH

11.Danesh Pajoh, Wahab, Criminalization of the Qur'an and Rationality, Publisher: Shahid Beheshti University Publications, First Edition, 1389 AH

12.Fayz, Ali Reza, Comparison and Application in Islamic Public Criminal Law, Publisher: University of Tehran Publications, Second Edition, 1385 H.Sh.

13.Nahj al-Balaghah, Saying 449, Publisher: Dar al-Uswah, First Edition, 1415 AH